S260711

SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان مصدر رئيس للمعلومات في تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء حول الوضع الأمني في سوريا بـ 382 اقتباس

الثلاثاء 21 تموز 2026

4201 ضحية مدنية

على امتداد الفترة الأطول من كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى أيار/مايو 2026، وثّقت الشبكة 4201 ضحية مدنية.

586 ضحية مدنية

وثقتها الشبكة خلال الفترة المرجعية.

مقتل 317 مدنيًا

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل منفصل مقتل 317 مدنيًا جراء انفجارات الألغام الأرضية بين كانون الأول/ديسمبر 2024 ونيسان/أبريل 2026.

382
اقتباس

euaa
EUROPEAN UNION AGENCY FOR ASYLUM

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

دمشق، الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

أصدرت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) في تموز/يوليو 2026 تقرير معلومات بلد المنشأ (COI) تناول تطورات الوضع الأمني في سوريا خلال الفترة الممتدة من **1 تشرين الأول/أكتوبر 2025 حتى 31 أيار/مايو 2026**، مع تركيز خاص على النزاعات الرئيسة، والجهات المسلحة، والتدخل الدولي، والاتجاهات الأمنية الأخيرة، إضافة إلى الوضع الأمني وأثر النزاع على المدنيين في كل محافظة من محافظات سوريا الأربع عشرة.

يهدف التقرير بحسب ما ورد فيه إلى توفير معلومات ذات صلة لتقييم طلبات الحماية الدولية، وبشكل خاص لاستخدامها في تحديث الإرشادات القُطرية الصادرة عن الوكالة بشأن سوريا. ويغطي التقرير الفترة المرجعية من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025 حتى 31 أيار/مايو 2026، معتمدًا على مصادر عامة ومتخصصة جرى البحث فيها حتى 29 أيار/مايو 2026، مع إضافات محدودة أُدخلت أثناء مراجعة الجودة حتى 19 حزيران/يونيو 2026. وقد أُعدّ التقرير وفقًا لمنهجية تقارير معلومات بلد المنشأ الصادرة عن الوكالة (2023)، ويعتمد بشكل كبير على مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح (ACLED) فيما يتعلق بالحوادث الأمنية، وعلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ومجموعة واسعة من المنظمات الإعلامية والبحثية.

ينقسم التقرير إلى جزأين رئيسين؛ يقدم الجزء الأول وصفًا عامًا للوضع الأمني، يشمل لمحة عن النزاعات الحالية، والجهات المسلحة العاملة في البلاد، والتدخل الدولي، والاتجاهات الأمنية الأخيرة، بما في ذلك بيانات عن الحوادث الأمنية، والضحايا المدنيين، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء النزاع ومخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة، والنزوح والعودة. أما الجزء الثاني فيتناول الوضع الأمني وأثر النزاع على المدنيين في كل محافظة من محافظات سوريا الأربع عشرة، حيث يتبع كل فصل من فصول المحافظات بنية موحدة: التقسيم الإداري وتقديرات السكان، والسيطرة على الأراضي وأبرز الجهات المسلحة، والاتجاهات الأمنية، والحوادث الأمنية، والضحايا المدنيين، والأضرار في البنية التحتية ومخلفات الحرب، والنزوح الناجم عن النزاع والعودة.

وقد اعتمد التقرير على تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبياناتها بوصفها مصدرًا رئيسًا لأرقام الضحايا المدنيين؛ إذ وردت الشبكة السورية 382 مرة في مختلف أجزاء التقرير، و284 إشارة إلى ACLED، و93 إشارة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و13 إشارة إلى منظمة العفو الدولية، إضافة إلى هيئات متعددة في الأمم المتحدة ومجموعة واسعة من المنظمات الدولية والمحلية.

يضع التقرير المشهد الأمني الراهن في سياق ما أعقب سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويصف التقرير مرحلة انتقالية سعت خلالها الحكومة الجديدة إلى بسط سيطرتها على كامل الأراضي السورية، في وقت واجهت فيه موجات متكررة من العنف ذات طابع طائفي ومناطقي وسياسي. ويحدد التقرير أربعة مسارح رئيسة للنزاع وعدم الاستقرار.

أولها في المنطقة الساحلية، حيث أدت هجمات نفذتها عناصر موالية لنظام الأسد ضد قوات الأمن الحكومية في مطلع آذار/مارس 2025 إلى عمليات انتقامية واسعة النطاق في اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، قُتل خلالها أكثر من 1400 شخص، معظمهم مدنيون من الطائفة العلوية. ويشير التقرير إلى استمرار التوترات وحملات الاعتقال وأعمال العنف المتقطعة في المحافظات الساحلية خلال الفترة المرجعية.

ثانيها في الشمال والشمال الشرقي، حيث تدهورت العلاقة بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (قسد) رغم اتفاق الاندماج الموقع في 10 آذار/مارس 2025 بين الرئيس الشرع والقائد العام لقسد مظلوم عبدي. ففي كانون الثاني/يناير 2026 شنّت القوات الحكومية والفصائل المتحالفة معها هجومًا على المناطق الخاضعة لسيطرة قسد، شمل حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب بين 6 و10 كانون الثاني/يناير 2026، وسيطرت على مساحات واسعة من محافظات حلب والرقة ودير الزور؛ وبحسب مصادر أوردها التقرير فقد خسرت قسد نحو 80 % من الأراضي التي كانت تسيطر عليها بحلول 18 كانون الثاني/يناير 2026. وقد أوقفت سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار والاتفاقات التنفيذية المبرمة بين 18 و30 كانون الثاني/يناير 2026 القتال الذي خلّف ما يقدر بنحو 250 إلى 300 قتيل أو أكثر، معظمهم من المقاتلين، وبحلول مطلع أيار/مايو 2026 كانت عدة ألوية من قسد قد اندمجت رسميًا في الجيش الوطني الجديد.

ثالثها التهديد المتمثل في تمرد تنظيم داعش، الذي نفذ هجمات تركزت في البادية والمحافظات الشرقية، إضافة إلى جماعة «سرايا أنصار السنة» الأحدث نشأة، التي تبنت هجمات ذات طابع طائفي، من بينها التفجير الانتحاري لكنيسة مار إلياس في دمشق في حزيران/يونيو 2025 وتفجير مسجد في حمص في كانون الأول/ديسمبر 2025. وقد تصاعد نشاط داعش في أواخر عام 2025 ومطلع عام 2026، وفي 21 شباط/فبراير 2026 دعا المتحدث باسم التنظيم إلى "مرحلة جديدة" من العمليات في سوريا؛ غير أنَّ التقرير يسجل تراجعًا ملحوظًا في هجمات التنظيم منذ أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026، وهو ما ربطه محللون بعمليات مكافحة داعش التي نفذتها الحكومة بالتعاون مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. كما يشير التقرير إلى إحباط محاولات اغتيال استهدفت الرئيس الشرع نُسبت إلى خلايا مرتبطة بداعش.

رابعها في الجنوب، حيث يصف التقرير مصدرين متداخلين لعدم الاستقرار. ففي السويداء، خلّف القتال الذي اندلع في تموز/يوليو 2025 بين مقاتلين دروز ومقاتلين من العشائر البدوية والقوات الحكومية ما لا يقل عن 1700 قتيل، وأفضى إلى حالة جمود مستمرة بين الحكومة والقيادة الروحية الدرزية بزعامة حكمت الهجري الذي دعا إلى الانفصال عن دمشق؛ ورغم اتفاقات وقف إطلاق النار المعلنة في 18 و19 تموز/يوليو 2025 بقيت المحافظة عمليًا خارج سيطرة الحكومة خلال الفترة المرجعية، مع تصعيد متجدد في آذار/مارس 2026. وبالتوازي مع ذلك، حافظت إسرائيل على وجود عسكري في المنطقة العازلة الخاضعة لمراقبة الأمم المتحدة، ونفذت عمليات واسعة داخل الأراضي السورية، إذ أحصت مصادر أوردها التقرير نحو 900 توغل بري في القنيطرة بين كانون الأول/ديسمبر 2024 ونهاية عام 2025، ونحو 830 غارة جوية و15 هجومًا مدفعيًا خلال العام الذي أعقب سقوط حكومة الأسد، في وقت تواصلت فيه المفاوضات الأمنية بين إسرائيل وسوريا.

وفيما يتعلق بالجهات المسلحة والتدخل الدولي، يخصص التقرير فصلًا للجهات المسلحة العاملة في سوريا. ويصف تشكيل جيش وطني جديد جرى بناؤه عبر إعادة تشكيل فصائل المعارضة السابقة في نحو عشرين فرقة، يحتل فيها قادة هيئة تحرير الشام السابقون موقعًا مهيمنًا، إذ يقودون بحسب ما ورد نحو ثلث الفرق. ويشير التقرير إلى استمرار التحديات المتعلقة بالقيادة والسيطرة، ولا سيما على فصائل الجيش الوطني السوري السابقة مثل فرقة الحمزة ولواء سليمان شاه وفرقة السلطان مراد، التي تورط بعضها في انتهاكات. كما يتناول إنشاء قيادة الأمن الداخلي في أيار/مايو 2025 تحت إشراف وزارة الداخلية، وانضمام سوريا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

أما فيما يخص قسد، فيورد التقرير تقديرات تشير إلى تراجع قوتها من نحو 100 ألف مقاتل في مطلع عام 2025 ومنتصفه إلى ما بين 50 و80 ألفًا بحلول أواخر كانون الثاني/يناير 2026، إثر خسارتها معظم مناطق سيطرتها وما تلا ذلك من عملية الاندماج. وفيما يتعلق بالتدخل الدولي، يتناول التقرير الوجود العسكري الأمريكي وتقليصه، والعمليات التركية ونفوذ تركيا في الشمال، وتقلص الحضور الروسي بما في ذلك الانسحاب المُبلغ عنه من مطار القامشلي في أواخر كانون الثاني/يناير 2026، والعمليات الإسرائيلية في الجنوب، إضافة إلى الوجود المتبقي للعناصر المرتبطة بإيران؛ ويشير إلى أنَّ القصف المدفعي الذي نفذه حزب الله من الأراضي اللبنانية في آذار/مارس 2026 جاء في سياق التصعيد الإقليمي الأوسع لعام 2026.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الأمنية الأخيرة، يسجل التقرير، استنادًا إلى بيانات ACLED، وقوع 2884 حادثة أمنية في سوريا خلال الفترة المرجعية الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025 حتى 31 أيار/مايو 2026. ويُظهر المنحى الشهري ذروة حادة في كانون الثاني/يناير 2026 حين سُجلت 683 حادثة، بزيادة نسبتها 77 % مقارنة بكانون الأول/ديسمبر 2025، مدفوعة أساسًا بالهجوم الحكومي على قسد؛ ثم تراجعت أعداد الحوادث بشكل مطرد إلى 283 في شباط/فبراير و330 في آذار/مارس و242 في نيسان/أبريل و206 في أيار/مايو 2026، وهو أدنى رقم شهري خلال الفترة. ومن حيث النوع، توزعت الحوادث بين 1081 تفجيرًا وغيره من أشكال العنف عن بُعد، و981 حادثة عنف ضد المدنيين، و822 اشتباكًا. وكانت المحافظات الأعلى تسجيلًا للحوادث حلب (513) ودير الزور (482) والحسكة (336) والسويداء (318)، فيما سجلت طرطوس (23) ودمشق (32) العدد الأدنى. وشاركت جماعات مسلحة مجهولة الهوية في نحو 38 % من الحوادث، والقوات العسكرية وقوات الشرطة الحكومية في 31 %، وقسد في 28 %، وتنظيم داعش في 7 %.

وفيما يخص الضحايا المدنيين، يعتمد التقرير بالدرجة الأولى على توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التي سجلت 586 ضحية مدنية خلال الفترة المرجعية، مع ذروة شهرية بلغت 111 ضحية في كانون الثاني/يناير 2026، تراجعت إلى 55 في نيسان/أبريل و44 في أيار/مايو 2026. وكانت المحافظات الأعلى في حصيلة الضحايا المدنيين خلال الفترة المرجعية حلب (106) وحمص (90) وحماة (85) وإدلب (67). وتنسب بيانات الإسناد الواردة في التقرير 339 من هذه الضحايا إلى جهات مجهولة، و71 إلى قسد، و16 إلى القوات الحكومية، و14 إلى الهجمات الإسرائيلية. وعلى امتداد الفترة الأطول من كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى أيار/مايو 2026، وثّقت الشبكة 4201 ضحية مدنية، وكان الشهران الأكثر دموية آذار/مارس 2025 (1562 ضحية، ارتباطًا بعنف الساحل) وتموز/يوليو 2025 (460 ضحية، ارتباطًا بنزاع السويداء)؛ فيما أفادت لجنة التحقيق الأممية بشكل منفصل بمقتل أكثر من 3500 مدني بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2026. كما ينقل التقرير عن نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، كلاوديو كوردوني، أنَّ آذار/مارس 2026 شهد أدنى مستويات العنف المرتبط مباشرة بالنزاع منذ خمسة عشر عامًا، في وقت بقيت فيه تحديات كبيرة، من بينها تصاعد نشاط المتمردين الموالين للأسد في اللاذقية في أواخر شباط/فبراير 2026 واحتدام التوترات الأهلية في حمص وحماة.

وفيما يتعلق بالأضرار في البنية التحتية ومخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة، يوثق التقرير الإرث المادي المستمر للنزاع. إذ يورد تقديرات تفيد بأنَّ نحو 52 % من المساكن في سوريا تعرضت للضرر أو الدمار حتى أواخر عام 2025، إلى جانب أضرار واسعة في البنى التحتية الصحية والتعليمية وشبكات المياه والكهرباء. ويُقدَّم التلوث بالألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة بوصفه أحد أخطر التهديدات التي تواجه المدنيين: فقد سجلت مصادر أوردها التقرير نحو 900 حادثة ذخائر متفجرة بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الأول/ديسمبر 2025، تسببت بمقتل 607 أشخاص وإصابة أكثر من ألف بجروح حتى نهاية عام 2025، وبما لا يقل عن 700 قتيل بحلول آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026. ووثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل منفصل مقتل 317 مدنيًا جراء انفجارات الألغام الأرضية بين كانون الأول/ديسمبر 2024 ونيسان/أبريل 2026. ويتأثر الأطفال بشكل غير متناسب، إذ يشكلون نحو 30 % من القتلى و40 % من المصابين. ويشير التقرير إلى أنَّ جهود إزالة الألغام تقدمت خلال عام 2025، إذ جرى مسح مليارات الأمتار المربعة وتدمير أكثر من 27 ألف قطعة من الذخائر المتفجرة، ويحدد دير الزور وحلب وإدلب بوصفها المحافظات الأشد تضررًا من هذا التلوث.

وعلى صعيد النزوح، يسجل التقرير اتجاهًا تنازليًا مستمرًا في النزوح الداخلي خلال المرحلة الانتقالية. فقد انخفضت نسبة النازحين داخليًا من السكان من 27 % في شباط/فبراير 2025 إلى نحو 21 % بحلول نيسان/أبريل 2026، أي ما يعادل نحو 5.86 مليون نازح من أصل عدد سكان يقدر بنحو 27.9 مليون نسمة، فيما ارتفعت نسبة العائدين من النازحين إلى نحو 7 %، أي نحو 1.95 مليون شخص. وقد تسببت الأعمال العدائية في حلب في كانون الثاني/يناير 2026 بموجة نزوح جديدة كبيرة، إذ نزح نحو 148 ألف شخص بين 6 و10 كانون الثاني/يناير 2026، توجه معظمهم نحو عفرين، وإن عاد كثيرون منهم عقب اتفاقات وقف إطلاق النار. واستنادًا إلى أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى 21 أيار/مايو 2026، يذكر التقرير أنَّ نحو 1.91 مليون شخص عادوا من النزوح الداخلي ونحو 1.65 مليون من خارج البلاد منذ سقوط الحكومة السابقة، وتركزت العودة في دمشق وريف دمشق ودرعا وحلب. كما يشير التقرير إلى حالات بقيت فيها العودة متعذرة، مثل حالة مجتمعات البدو الذين هُجّروا بشكل شبه كامل من السويداء وظلت عودتهم ممنوعة خلال الفترة المرجعية.

وفي المجمل، يرسم التقرير صورة بلد يمر بمرحلة انتقالية هشة؛ فهو يسجل مؤشرات واضحة على الاستقرار خلال الفترة المرجعية، تعكسها الأرقام المتراجعة للحوادث والضحايا، واتفاقات وقف إطلاق النار والاندماج في الشمال الشرقي، وحركات العودة الواسعة. وفي الوقت نفسه، يوثق استمرار أخطار جدية على المدنيين، أبرزها حالة الجمود المستمرة في السويداء، وتمرد تنظيم داعش والهجمات الطائفية، والنشاط المتبقي للمتمردين الموالين للأسد في الساحل، والعمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب، والتلوث الواسع بالذخائر المتفجرة، والعنف الذي تمارسه جهات مسلحة مجهولة، وهي أخطار تتوزع بشكل متفاوت بين المحافظات الأربع عشرة التي يتناولها التقرير بالتفصيل. ومن ثم فإنَّ التقرير لا يقدم استنتاجات عامة بشأن المخاطر، بل هو مرجع وقائعي يُراد به تنوير عمليات تقييم الحماية والإرشادات القُطرية المرتقبة للوكالة بشأن سوريا.

وفي ضوء هذه المعطيات، ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ أي نقاش جدي حول العودة ينبغي أن ينطلق من مبدأ الطوعية، ومن ضمانات الأمان والكرامة، ومن مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومن أهمية إجراء تقييم فردي ومحدّث للمخاطر في كل حالة على حدة. كما ترى أنَّ العدالة والمحاسبة، وحماية الحقوق دون تمييز، وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، وضمان حرية التعبير، تشكل مقومات أساسية تجعل أي عودة مستدامة ومنسجمة مع معايير حقوق الإنسان.

لذلك تأمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان من الدول التي تنظر في طلبات لجوء السوريين، بما فيها الدول الأوروبية التي تتوجه إليها الإرشادات القُطرية للوكالة، أن تتعامل بعناية مع مؤشرات التحسن الجزئي الواردة في التقرير، وأن تحرص على أن تظل سياسات العودة مقترنة بضمانات الحماية والكرامة وقائمة على التقييم الفردي للمخاطر. كما تشجع على مواصلة الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، والاستناد إلى معلومات محدّثة ومتعددة المصادر تراعي اختلاف الأوضاع بين المناطق والفئات والأفراد.

كما تشجع الشبكة السورية لحقوق الإنسان السلطات السورية في المرحلة الانتقالية على مواصلة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في مناطق التوتر، ولا سيما في المنطقة الساحلية والسويداء والشمال الشرقي، وعلى تعزيز مسار العدالة الانتقالية والمحاسبة، وعلى تسريع جهود إزالة الألغام ومخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة التي لا تزال تحصد أرواح المدنيين، وقرابة ثلثهم من الأطفال. وتدعو في السياق نفسه الأطراف المسيطرة بحكم الأمر الواقع، بما فيها قسد في مناطق نفوذها، إلى صون التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين دون تمييز.

وختامًا، ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ صون حقوق جميع مكونات الشعب السوري، وضمان العدالة والمحاسبة، وحماية العائدين والنازحين من الانتهاكات والتمييز، تظل عناصر أساسية في أي مقاربة حقوقية جادة لملف العودة، وأنَّ التعاون بين الدول والسلطات السورية والمنظمات الحقوقية والأممية يبقى السبيل الأجدى لترسيخها.

يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا عبر الموقع الرسمي لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org